المقتطف

الجزء الخامس من المجلد الحادي عشر بعد المئة

١ ديسمبر سنة ١٩٤٧ — ١٩ محرم سنة ١٣٦٧

التكافل الاشتراكي

نظرية مّا في النظام الاجتماعي

البحث الاول في تحليل النظرية

١ — التكافل: انتقال من حالة العجز الى حالة القدرة

الانسان حيوان تجري عليه كل النواميس التي تجري على غيره من الحيوانات التي تنزل عنه مرتبة في سلم الوجود. ذلك ما أبان عنه علم الأحياء (البيولوجيا) في حياة الفرد، وما أثبته بصورة قاطعة علم التطور في تأصل الانواع.

ظل الانسان أحقاباً تلو أحقاب يتوارث تلك الخرافة القديمة، خرافة أنه من طينة غير طينة الأحياء، وانه يعود بأصله الى خليقة قدسية، وانه النوع المختار في نظام الكون وانه سيد جميع المخلوقات. ترتب على ذلك ان يقوم في نفسه اعتقاد ثابت تنقّل معه خلال الأزمان، اعتقاد أن كل النظامات التي ورثها عن بدائياته الاولى إنما هي نظامات فيها من القدسية ومن الازلية والثبات، ما في ذلك المنبع التي ادعى الانسان جهلاً وزوراً أن أصله يعود اليه. فبقدر ما في طينة الانسان التي ادعاها لنفسه من أصل سماوي كان في نظاماته الاجتماعية كذلك أقباس قدسية تسيره وتخلق في مجتمعه طبقات بعضها يعلو بعضاً، وأقدار

تقسم الحظوظ ، وتوزع الأرزاق حتى ترتب على ذلك أن يقوم في نفس الفرد وفي مخيلة الجماعات ان الخروج على هذا النظام ، بالفكر أو بالفعل ، افتيات على السلطة العليا التي فرضته والارادة الشاملة التي صورته وأقامته عن أنه النظام الذي يجري على سنن ثابتة ، كأنه الجاذبية التي تحفظ نظام الافلاك ، أو نواميس العدد والحساب .

مما قام على ذلك الوهم نظرية الحق الالهي للملوك في أن يحكموا في الأرض بارادة الله ، وان لهم أن ينزعوا من ذلك الحق وهذا السلطان مقادير على من هم دونهم من أصحاب الحظوظ الذين يحكمون باسمهم ، وراح الناس لهذا خاضعين لأن الذي يعتدي على هذا الحق انما يعتدي على الارادة التي شاءت أن يكون النظام على ما هو كائن أبد الآبدين ودهر الداهرين .

ومما قام عليه أيضاً وهم أن الكنائس وأرباب السلطة الدينية هم وكلاء الديان الأعظم وانهم يستمدون منه الجبروت والسلطان ، فنشروا فكرات ومذاهب راحوا يبطنونها على الناس خلال عصور طوال ، حتى لقد اعتقدوا ان الخلاص ودخول الجنة من الأشياء التي تجدي فيها القوة والجبر ، فراحوا يفتكون بالانفس والارواح حرقاً وذبحاً وتمثيلاً ، حتى ولو قال زاهد في الجنة إنه زاهد فيها ، لما ترددوا في أن يجلدوه بالسيف أو يلقموه النار لأن دخوله الجنة فرض عليهم ولو زهد هو فيها ، لأنهم بذلك إنما يتقربون الى الله .

ولو اننا أردنا أن نعدد غير ذلك من أوهام البشر ، لاحتجنا الى فراغ كبير ولكن يكفي أن نقول إن كثيراً من هذه الاوهام ، أو قل جلها ، قد زال وانقشعت غياماته من سماء العقل ، وانحدرت الى حيث تطويها ظلمات القرون . أكثر هذه الأوهام ومنها المعجزات والخوارق والكرامات وما الى ذلك قد ماتت الآن ميتة صحيحة ، حتى ان أحداً لم يحس بها كيف ماتت أو كيف اقتلعت جذورها من رحاب العقل ، وتلك ظاهرة لا سبيل لها عندي الا تقدم المعرفة وضعف الاحساس بأن للغيب أثراً مباشراً في جزئيات هذه الحياة ومتعلقاتها . وتطور الفكرة الحضارية ، بمقتضى النواميس والحقائق الثابتة التي كشف عنها العلم في العصر الحديث .

كشف العلم عن وحدة الحياة . فإن الحياة الآن سواء أظهرت في صورة نبات أو حيوان إنما ترجع الى وحدة هي الخلية البسيطة التركيب العضوية القوام ، التي يمثل الحركة

الحيوية فيها شيء يقال له « النواة » فخلية نباتية بلا نواة ، هي خلية ميتة وكذلك الخلية الحيوانية . فانك إن انتزعت منها « النواة » انتزعت منها سر الحياة ، وانتزعت منها قوة التكاثر بالانقسام ، بل أنك تكون قد انتزعت منها كل ما يخرجها من عالم الحياة الى العوالم الموات . وليس الانسان في ذلك خلقاً وحده . فإن أصله خلية واحدة ، طبيعتها من حيث أنها حية ، طبيعة خلايا جميع الأحياء . فالإنسان بمقتضى ذلك حيوان جرت عليه سنن الوجود بما جرت على غيره من الأحياء ، فتنقل في منازل من التطور دلت عليهما بضعة مكتشفات علمية أظهرته في بداياته الأولى أقرب الى القردة العليا منه الى الإنسان الحالي ، وبين هذين المدرجين حلقات طويلة من التطور طواها الزمن في ثناياه .

وكشف العلم عن أن الارض التي هي مقرّ الانسان بأصله المقدس وطينته العلوية ، إنما هي ذرّة بسيطة في وجود يكاد لا يتناهى ، وأنها هباءة تدور من حول نجم منير ، هذا النجم بذاته ليس إلا كلا شيء بالقياس على الأكوان التي تتراءى في ذلك الفضاء . فلم تصبح الأرض مركز الوجود الكوني ، ولا مكانها هو المكان المختار منه ، لتكون مقرّ الخلق المختار ، الذي هو الانسان .

تبدّدت الأوهام التي تجمعت في خيال الانسان وانفجرت كأنها فقّاعة من الصابون ضغطها الهواء ، فنشطت العقول الى البحث ، وراحت طبيعة الانسان تدعوه الى أن يعدّل مركزه الوجودي بمقتضى الحقائق الجديدة ، فخلف وراءه المعجزة والخارقة والكرامة ، ونسي قانون الصدفة ، ليؤمن بقانون السببيّة الشامل في هذا الكون وفي هذه الحياة .

فالعلم إذن هو الأساس الذي تقوم عليه معرفتنا بحقائق الحياة . ولم يبق للعقيدة والأسطورة والمعجزة من مكان بجوار العلم . وما يثبت العلم هو الواقع ، وما ينافيه هو الأضلولة . وتلك هي الجادة التي ينبغي لنا أن نتيمها في حياتنا الحضارية الحديثة . فمن أخذ بها أخذ بالسنة التي تنير سبيله في الدنيا فرداً أو شعباً أو جماعة ، ومن تنكر لها تنكر له الوجود

وتلك هي جناية العلم . جناية جناها على القدماء وعلى المحدثين . بدّد الأوهام التي عاش أوائلنا ساهدين في كنفها ، راضين بأن يلقوا بحياتهم في أحضان المعجزة والمصادفة والغيب

وفتح أمام المحدثين رحاباً حفزتهم الى التطلع الى آمال وأغراض بعيدة الآفاق طويلة الآماد فسيحة الرحاب ، ونقل الانسان من الايمان بالآخرة الى الايمان بالدنيا ، وإن شئت الحيطة ، فقل إنه جعل إيمانه بالدنيا سبيلا الى الايمان بالآخرة ، فارتدت أمام العقل آفاق وسمته في أيام جهالاته وأساطيره الاولى ، وحلت محلها آفاق أخرى تتسع دواليك وتتراحى حواشيها بنسبة اتساع العقل ووقوفه على أسرار هذا الوجود الانساني في أية صورة تشكل وبأي طابع طبع ، فرداً أم جماعة ، أسرة أم قبيلة ، حكومة أم شعباً ، وبيّن السبيل وأنار الطريق الى أهداف تراءت أمام العقل ، حتى لقد استبان فيها الأسباب التي أدّت الى تعاساته وشقاواته ، وأمدّه بنور كشف له عن سبيل قد تسلم به الى درجات من الارتقاء والتطور قلما خطرت ببال انسان قبل قليل من الزمان .

***

استحدث العلم جملة انقلابات صارخة في التّصوّر الانساني . من ذلك جحوده المعجزة وإيمانه بالسببيّة . ومنها أنه حيوان قابل للارتقاء والتقدم ، لا خلق جامد صوّر على نموذج لا يتطور . ومنها قدرته على الخلق ، بمعنى استحداث توليفات جديدة من المادة أو الفكر ، مستمدة من عناصر قديمة . ومنها إيمانه بذاته بالقوى المجهولة التي احتكمت في خيالاته وقدرت حالات حياته تقديراً . أمّا أعظم هذه الانقلابات جميعاً وأبلغها أثراً في حياته الاجتماعية ، فتقييم نظاماته الحضاريّة بمقتضى المنفعة والحاجة ، ويقينه بأن قيم هذه النظامات ليست جامدة ، بل هي تطورية تجري عليها نواميس النشوء جريانها على كل ما في الوجود ، فقيمة شيء ما من أشياء الاجتماع قد تصلح لعصر ، ولكن لا تصلح لغيره ، وان هذه النظامات تكامليّة ، بمعنى أن جزءاً منها إذا تطور انبغى ان تتطور معه بقيتها ، وإلاّ اختل مجموعها باختلال أجزاء منه ، وما اختلاله إلاّ تخلفه عن التطور .

هذا الانقلاب الذي أحدثه العلم ، هو في معتقدي من الأسباب الصّارمة التي وجهت خطى الجماعات في العصر الحديث ، وهو الذي يرتد إليه كل ما في المجتمعات الحديثة من صور وأشكال ، شيوعية أو اشتراكية ، جماعيّة أو ضاميّة ، استبدادية أو ديمقراطية ، دكتاتوريّة أو فوضوية . وحتى مذهب العدميّة ، فإنه لا يخرج عن حكم ذلك . فإن هذه

الاتجاهات والنزعات هي في الواقع انعكاسات مختلفة تصدر عن بيئات مختلفة ، وتتباين فيها قيم النظامات الاجتماعية . على إنها جميعاً انما تدل على أن القيم الاجتماعية التي آمنت بها الجماعات الإنسانية حتى وقت قريب ، قد أخذت تتطور ، وانه يقتضي ما لنا بها من علم قياساً على إحداث التاريخ ، قد أخذت تزداد مرونة حتى أن تشكلها في صورة بعينها من الصور ، قد أخذت تكتمل قسماته وتستبان تفاصيله .

لا نستطيع أن نصدر حكماً تشخيصياً في واحدة بذاتها من هذه القيم الاجتماعية ، فنقول بأنها ستصبح صاحبة الأثر الشامل في نظام الاجتماع . فليس في مستطاعنا مثلاً أن نقضي بأن وجهاً بعينه من وجوه الاشتراكية أو الشيوعية أو غيرهما من المذاهب أو القيم ، هو الذي سوف يكون له السلطان على أقدار البشر . إنما الحكم في مثل هذه الأشياء ضرب من التفريط لا تسوغه طبيعة العلم . والعلم ايجابيّ عقلي محدود الأطراف . وفحاوى ما يدلنا عليه العلم استنتاجاً من ظروف الحالات والاتجاهات التطورية التي شهدناها في خلال قرن كامل من العصر الحديث ، أن هنالك وجهاً من التطور سارت في دربه الجماعات الإنسانية ، وجهاً جديداً أقام في نفس كل مفكر ، مهما انضمت قوى فكره ، ان الحضارة تتجه في تطورها نحو نظام تتسع فيه دائرة المشابهات بين الأفراد ، وتضيق فيه دائرة الفروق بينهم ، وانه يقتضي التدرج في هذا الاتجاه مستقل الفروق التي أقامتها الأوهام القديمة بين الطبقات . أما الحكم في الصورة النهائية التي سوف تلابس هذا الاتجاه التطوري ، فالقول بها راجع الى تقديرات تختلف باختلاف قوة الحكم وتباين النزعات والمشاعر والعواطف بين الباحثين ، كما إنها تخضع في أحيان كثيرة لظروف البيئة والوراثة فردية واجتماعية في السلالات والشعوب .

لقد زوّد العلمُ الانسان بقوى جديدة ، وهيأ له من الأسباب ما مكّن له في الأرض ، حتى لقد يستطيع اذا رفدت أحلامه ان يكون له أثر في توجيه خطى التطور نحو أهداف جديدة تقربه شيئاً بعد شيء من عصره الذهبي الذي تطلع اليه كثير من الفلاسفة . لهذا لا ينبغي لنا أن نيأس من قدرتنا على توجيه خطى التطور نحو الغايات العليا والمثل التي تتطلع اليها ، بل يجب أن نستعين بالعلم ونسترشد بأحكامه وحقائقه ، موقنين بأن التطور إذ كان من أشياء الطبع ومن خصائص الطبيعة ، فانه في الاجتماع من الأشياء التي يمكن أن تحتكم

فيها الارادات الإنسانية ، وإنه يمكن توجيهه في طريق مأمون سليم من عنف الفوضى ومن عواقب الانقلابات الفجائية . واعتقد فوق ذلك ان إقامة نظام المجتمع على قاعدة « التكافل الاشتراكي » هو آمن سبيل تُوَجَّه فيه الاتجاهات التطورية . وإذن فتساءل ما هو « التكافل » أوّلَ شيء ؟

* * *

« التكافل » في عالم الاحياء معناه « المعايشة » أو « التعايُش » . ومجرد النظر في « التكافل » من ناحية لغوية صرفة ، ينقل الى الذهن معنى ينافي معنى « التنافس » في الحياة الاجتماعية ، ومعنى « التناحر على الحياة » في الحياة الطبيعيّة . وفي التكافل معنى « التفاعل » وهي صيغة تدل على تبادل الأثر . جاء في لسان العرب .

« الكافل العائل : كَفَلَه يَكفُله وكَفَّلَه إياه ، وفي التنزيل العزيز وكَفَّلها زكريّا ، وفي الحديث أنا وكافل اليتيم كهاتين في الجنة له ولغيره ، وقوله كهاتين اشارة الى أصبعيه السبابة والوسطى ، والكافل القائم بأمر اليتيم المربّي له ، وهو من الكفيل الضمين ، وتكفّل بدينه تَكَفُّلاً . ضمنه ؟ الخ .

فأنت ترى من ذلك أن « التكافل » معناه « التضامن » ، تفاعلاً بين طرفين . والتكافل في اللغات الاعجمية تدل عليه كلمة مركبة (Symbiosis) من كلمتين يونانيتين تخريجهما « التحايي » أو « التعايش » ، والمدلول العلمي هو « الحياة المتحدة أو الاتحاد الحيوي بين كائنين متضاربين »

ولا ضرورة للمضي في ضرب أمثال علمية من حياة الحيوان والنبات لتبيان ذلك ، إذ يكفي هنا أن نعرف على وجه الاختصار أن التكافل في الحياة العضوية معناه ضرب من المعايشة يتوقف فيه حياة كائن على حياة آخر ، بحيث تصبح حياتهما مرتبطة ارتباطاً تكافلياً تشترك فيه المصالح بينهما اشتراكاً حيويًا لكليهما

من الخصيات البينة في النظام الاجتماعي الذي ورثته الحضارة عن نظام الاقطاعات ، خصية قيام الحياة الاجتماعية على قاعدة التنافس ، مع تفاوت الفرص بين الناس . وكان من الطبيعي أن نظاماً يخرج من ثنايا النظام الاقطاعي لا بد من أن يرث الكثير من خصائصه . ولكن هذه الخصائص التي ورثها العصر الحديث عن القرون الوسطى ، كانت ولا شك نزوة

الفساد التي حملتها المدنية الجديدة الى أجيالنا التي نعايشها . ولقد فرّخت تلك البذرة وتكاثر نسلها وتشعب في نواحي المجتمع ، وكان من أخص ما فرّخت ، النظام الرأسمالي على الصورة التي نعهدها في عصرنا هذا .

لا شك أنه من الطبيعي أن يتولد عن النظام الاقطاعي نظام فيه تفاوت كبير بين الطبقات . على أن هذا النظام المتطور عن نظام الاقطاع إن كان قد خطا بالانسانية خطوة كبيرة نحو تقارب الطبقات ، فانه ولا شك قد حمل في ثناياه كثيراً من مفاسد ذلك العصر ونقائصه .

النظام الرأسمالي الحديث نظام فيه من تقارب الطبقات قدر يمكن أن يعتبر خطوة الى الأمام ، بالقياس على حالة الجمود التي اتصف بها العصر الاقطاعي . غير انه حمل في ثناياه أعظم نقائص ذلك العصر . حمل معه نقيصة تفاوت الفرص بين الأفراد بدرجة واضحة . فالفرد الحر ، من أجل أن يكون حرًّا بمعنى الكلمة ، ينبغي أن يعطى فرصة مساوية أو مقاربة للفرصة التي تتهيأ لغيره من أفراد الجمعية . أما أن يكون حرًّا أمام القانون ، بمعنى أنه ليس عبداً رقيقاً من وجهة النظر القانونية وحدها ، وان القانون يحرره من كل القيود التي قيدت العبيد والارقاء في العصر الروماني وفيما تبعه من عصور الحضارة الأوربية إلى حدود العصر الحديث ، ثم يترك مستذلاً بقوة الطبقة التي تعلوه ، وما قوتها إلا المال ، تستغل به الفرص التي ينبغي أن تكون مشاعاً للجميع ، فإن ذلك هو عند الواقع انتقال من حال من العبودية الى حال مماثلها ، مع فرق واحد ، هو الاعتراف نظريًّا بتساوي الجميع أمام القانون .

غير ان خروج الجماعات من أسر النظام الاقطاعي قد هيأ لها فرصة حقيقية مهدت لها سبيل الارتقاء . هيأ لها فرصة الشعور بالقوة ، وبددها من الشعور بالضعف والاستكانة شعوراً بأن لها حق الحياة ، وان حق الحياة حق مشاع لكل أفراد الجمعية ، على ان يكون فيه من تساوي الفرص ما يضيق دائرة الفروق بين الطبقات على أوسع صورة مستطاعة .

على أن تفاوت الفرص أمام الأفراد ، وحصر المال في يد فئة بعينها من الجمعية ، قد قلب نظام المجتمع ، مع حلول العصر الصناعي ، من ركود العصر الاقطاعي الى تنافس العصر الانتاجي ، فظهر الاجتماع الإنساني في صورة معركة حامية الوطيس بين الرأسماليين الذين

يستظلون عالم أعمى الفرص، وبين اللارأسماليين الذين تفوت عليهم فرص الحياة بسبب ضعفهم المادي، وحاجتهم الى سد مطالب الحياة التي لا تسد إلاّ بالعمل، تحت صورته أم اتعنت، حسنت أم فسدت. فانقسم الناس بذلك معسكرين كبيرين، العمال واصحاب المال، وظهر بذلك مذهبان مذهب القول باستعباد الفرد لصالح الجمعية، وهو مذهب التطرف الاشتراكي، ومذهب استعباد الجمعية لصالح الفرد، وهو مذهب التطرف الرأسمالي.

وأعتقد ان كليهما مُصطلم لناحية ضرورية من نواحي الحياة الاجتماعية، فالفرد ضروري للمجتمع وحريته كفيلة بتطور الجماعة، والجماعة ضرورية للفرد على ان لا يكون لسيادتها عليه من الاثر ما يضيع على الجمعية أثره الفردي. إذن فلا بدّ من قيام نظام اجتماعي على قاعدة «التكافل» بين الفرد والمجتمع، حيث يتكاملان بدون أن يطغى طرف منهما على صاحبه. وذلك هو موضوع النظرية في هذا البحث.

إن النظام الذي خرجت به الحضارة من عصر الاقطاعات، نظامٌ أصاب الجماعات بضروب خاصة من العجز. وهو بما ينطوي عليه من تسود أقليّة مفطورة على أكثرية غير مفطورة، بأسلحة يورثها لطبقة بعينها ويحميها القانون بمقتضى أنه قانون خرج من جوف ذلك النظام ومن بيئته، قد أفرغ على الجماعات صورة من التفاوت الطبقي هي بذاتها دليلٌ حيّ على عجزه عن خلق صورة من الاجتماع يسود فيها السلام، صورة تركب بحيث تدفع كل فرد نحو العمل بأقصى ما تصل استطاعته غير الجمعية، وتركّب الجمعية تركيباً من شأنه أن تنمي الكفايات الفرديّة.

النظام الرأسمالي نظام تنافسيٌ. ولكنه مع ذلك يصد الكفايات الفردية عن النماء. فان تفاوت الفرص التي تهيأ فيه للناس وعدم تقاربها يجعل استغلال الكفايات الفردية الكامنة في مجموع الامة أمراً مستحيلاً بذاته على المجموع الأكبر من الناس. وكذلك النظام الاشتراكي المتطرف الذي يجعل الدكتاتورية أساس حكمه من شأنه أن يصد الفكر عن الابتكار ويصد التطور عن أن يخطو في الطريق السليم الذي يدفع الجماعات نحو غايات مثالية من التعاون المعاشيّ والفكريّ.

أما التكافل الاشتراكي فنظام من شأنه أن يصد طغيان الفرد على الجمعية، ويصد طغيان الجمعية على الفرد. هو تركيب اجتماعي تتساوى فيه الفرص عند الفرد لتنمية كفاياته الفردية، وعند الجمعية لتساير مقتضى التطور الضروري لوجودها. هو نظام يخرج الجماعات عن حالة العجز التي ورثتها عن عصر الاقطاع الى حالة القدرة التي سوف تبلغ بالجماعات البشرية الى غاياتها العليا.

إسماعيل مظهر